مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)
Industrial Economics Journal –Khezzartech
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
المجلد 12/ العدد:01 (2022) ص 152-166

دور هيئات دعم التشغيل في الجزائر

The Role of Employment Support Organizations in Algeria.

عيسى مرازقة[1]*

[1] جامعة باتنة 1، الحاج لخضر (الجزائر)، aissa.merazga@univ-batna.dz

تاريخ الإرسال: 2021-11-18 تاريخ القبول: 2022-05-31

ملخص

لقد حظيت مسألة التشغيل باهتمام السلطات منذ استقلال الجزائر، ولم تهمل الاصلاحات الذاتية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي هذه المسألة، فأعطت الأولوية للعمال لشراء مؤسساتهم المعروضة للخوصصة من أجل المحافظة على مناصب الشغل. إن برنامج التعديل الهيكلي *(PAS)* الذي فرض على الجزائر من طرف الهيئات الدولية– *(FMI BIRD)* في منتصف تسعينيات القرن الماضي، نتيجة أزمة المديونية الخارجية، كان قاسيا جدا في جوانبه الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالخوصصة وما نتج عنها من تسريح للعمال وكذا فرض قيود صارمة على التوظيف في الادارات والمؤسسات الحكومية.

إن هذه الوضعية جعلت السلطات السياسية تعمل على التخفيف من وطأة القيود المفروضة من خلال إنشاء العديد من هيئات الدعم التي ساهمت وتساهم حتى اليوم في خلق مناصب شغل، وبالتالي التخفيف من حدة البطالة، تتمثل هذه الهيئات خاصة في: *ANEM – ANSEJ – CNAC –ANGEM*. وقد عرضت هذه الورقة أهم إنجازات هذه الهيئات في مجال التشغيل وذلك منذ نشأتها، لكن النقائص كانت أكبر، لذلك تم اقتراح إعطاء أهمية أكبر لتكوين الموارد البشرية، تنويع النشاطات، تشجيع إنشاء الوحدات الانتاجية التي لها قيمة مضافة، دعم المشاريع النسوية ومرافقة أصحاب المشاريع الناشئة.

الكلمات المفتاحية: بطالة؛ تشغيل؛ هيئات دعم التشغيل في الجزائر.

تصنيفات *JEL* : *J21 ،G34 ،E24*

Abstract

The issue of employment has received the attention of the authorities since Algeria's resignation, and self-reforms in the early 1980s have not neglected this issue, giving priority to workers to buy their privatization institutions in order to maintain jobs. The structural adjustment programme (PAS) imposed on Algeria by international institutions (FMI-BIRD) in the mid-1990s, as a result of the external debt crisis, has been very harsh in its social aspects, particularly with regard to privatization and the resulting layoffs as well as strict restrictions on employment in government departments and institutions.

This situation has led the political authorities to ease restrictions by establishing several support bodies that have contributed to the creation of jobs to date, thereby reducing unemployment, particularly ANEM-ANSEJ-CNAC-ANGEM. This paper presented the most important achievements of these bodies in the field of employment since its inception, but the shortcomings were greater, It was therefore suggested that more importance should be given to human resource formation, diversification of activities, promotion of value-added production units, support for women's projects and accompanying start-up entrepreneurs.

Keywords: Unemployment; Employment; Employment Support Organizations in Algeria. .

JEL Classification Codes: E24 ،G34 ، J21

* المؤلف المرسل

1. مقدمة

إن تنظيم وتسيير سوق العمل يتم بصفة عامة من طرف الدولة عن طريق المرفق العمومي للتشغيل. في البداية ظهرت هذه المرافق العمومية للتشغيل في البلدان الصناعية في أواخر القرن التاسع عشر، وذلك بسبب المخاوف من الأثر السلبي للبطالة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الجزائر كباقي الدول، أعطت أهمية قصوى لهذه المسألة، فكانت الاستراتيجيات التنموية والسياسات الاقتصادية وبرامج الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا تأخذ مسألة التشغيل والبطالة كأهم انشغال في وضع هذه السياسات والبرامج.

منذ بداية الاستقلال إلى غاية نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، اعتمدت الدولة على القطاع العام لقيادة استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي كانت قاعدتها الصناعات المصنعة وأسلوبها التخطيط المركزي الالزامي. هذه الاستراتيجية أخذت مسألة التشغيل والبطالة من بين العناصر والأهداف التي يجب التركيز عليها، فعملت الدولة على تحقيق المردودية الاجتماعية من خلال التشغيل وتوزيع الأجور (البطالة المقنعة)، بدلا من المردودية الاقتصادية والمالية.

في بداية الثمانينيات من القرن الماضي، قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية ذاتية دون أن تهمل مسألة التشغيل، فكانت خوصصة المؤسسات الاقتصادية (خاصة المحلية) من أبرز ما جاء فيها. ومن أجل المحافظة على مناصب الشغل في المؤسسات التي تقرر خوصصتها، أعطت الدولة الاولوية للعمال لشراء مؤسساتهم المعروضة للبيع مع تقديم الدعم من خلال الحصول على قروض بنكية بأسعار فائدة ميسرة وتسديدها في المدى الطويل مع تخفيض بنسب مئوية من قيمة كل مؤسسة.

أما في مرحلة التسعينيات من القرن الماضي وحتى اليوم، ومن أجل التخفيف من حدة انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي الذي فرض على الجزائر على خلفية أزمة المديونية الخارجية، وخاصة في شقه الاجتماعي المتعلق بخوصصة العديد من مؤسسات القطاع العام وغلق البعض منها وتسريح العمال. فقد

عملت الجزائر من أجل التخفيف من حدة الانعكاسات الاجتماعية لهذه العملية، فأنشأت العديد من هيئات دعم التشغيل (ANEM-ANSEJ-CNAC-ANGAM) التي ساهمت وتساهم حتى اليوم في خلق مناصب الشغل والتخفيف من حدة البطالة رغم النقائص التي لا تزال موجودة بهذه الهيئات.

تتناول هذه الورقة البحثية أهم إنجازات هذه الهيئات وتتعرض إلى النقائص الموجودة مع تقديم بعض الاقتراحات لتصحيح الاختلالات من أجل المساهمة الفعلية في التشغيل والتخفيف من حدة البطالة.

2. الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM

2. 1.نشأة الوكالة وتطور الإطار التشريعي

لقد أنشأت الجزائر أول مرفق عمومي للتشغيل والمتمثل في الديوان الوطني لليد العاملة، الذي أنشأ بمقتضى المرسوم رقم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 (ج.ر.ج.ج.د.ش، 1962، صفحة 25)، والذي أوكلت له مهام تسيير مختلف آليات ترقية التشغيل ومكافحة البطالة.

ويعتبر الديوان الوطني لليد العاملة منذ سنة 1971 كمؤسسة عمومية ذات طابع إداري، وذلك من خلال الأمر 42/71 المؤرخ في 17 جوان 1971، وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259/90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990، أصبح يسمى الوكالة الوطنية للتشغيل (ج.ر.ج.ج.د.ش، 1962).

في سنة 2006، تم تغيير طابعها القانوني من مؤسسة عمومية ذات طابع إداري إلى مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي وذلك وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 77/06 المؤرخ في 18 فيفري 2006. (ج.ر.ج.ج.د.ش، 1996، صفحة 12)

تلعب الوكالة الوطنية للتشغيل دور الوساطة بين عروض وطلبات العمل وذلك من خلال المعرفة المستمرة لسوق العمل وتطوره. كما تعتبر الأداة الفعالة للدولة في مجال التشغيل وترقيته ومحاربة البطالة من خلال أداء مهامها كوسيط في سوق العمل.

2. 2.إنجازات الوكالة

إن دور الوساطة الذي تلعبه الوكالة قد سمح لها بتشغيل أكثر من مليوني شخص منذ صدور المرسوم التنفيذي في سنة 1990 إلى غاية نهاية 2017، وذلك في مختلف الإدارات الحكومية والقطاع الاقتصادي العام والخاص سواء المحلي أو الأجنبي. يكون التشغيل في البداية بصفة مؤقتة، تتحمل الوكالة نسبة معينة من الأجور(*) ونسبة أخرى على حساب المشغل سواء في القطاع الاقتصادي العام أو الخاص، ليتم إدماج العامل بعد ثلاث سنوات ويصبح يعمل بصفة عامل دائم من طرف المؤسسة الاقتصادية التي قضى فيها فترة ثلاث سنوات.

أما النوع الآخر وهو السائد (حوالي 92%)، فهو في شكل توظيف مؤقت في مختلف المصالح الإدارية الحكومية، تتحمل الوكالة دفع أجورهم بنسبة 100% من خلال ميزانية وزارة العمل والضمان الاجتماعي. لقد بدأ العمل لإدماجهم وترسيمهم بصفة نهائية في الإدارات الحكومية منذ بداية 2018، وينتظر أن يدمج أكثر من مليوني شخص بصفة نهائية مع نهاية 2019.

3. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ

3. 1. الإطار التشريعي والتنظيم المالي

أنشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 (ج.ر.ج.ج.د.ش، 1996، صفحة 13). وتعتبر أحد أهم الهياكل المرافقة والداعمة في إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة، كما تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (بن يعقوب و مهري، 2015، صفحة 13).

(*)- الاعتمادات المرصدة في ميزانية الوكالة تأتي من وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

تهتم الوكالة بمرافقة وتمويل مؤسسات الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و35 سنة، مع إمكانية التمديد إلى 40 سنة للمسير، إذا كان النشاط يخلق أكثر من ثلاثة مناصب شغل.

3. 2. مصادر تمويلها

تمول الوكالة عن طريق صندوقين هما:

أ– الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب، الذي أنشأ في 30 ديسمبر 1996، حيث يتكفل هذا الصندوق بتمويل المشاريع عن طريق منح قروض بدون فائدة وذلك لإتمام المبلغ الذي يتطلبه الاستثمار، حيث يضاف هذا القرض إلى الرأسمال الخاص وإلى القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2003، صفحة 8).

ب– صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الذي أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 289/03 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003 (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2003). يساهم في هذا الصندوق الشباب الذين تمنح لهم القروض بنسبة 0.35% من إجمالي القروض الممنوحة لهم من طرف البنوك، ويغطي الصندوق 70% من الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الشاب المستثمر (جعبوب، 2016).

3.3. إنجازات الوكالة

بعدما تطرقنا إلى أسباب نشأة الوكالة وأهدافها ومختلف القوانين والنصوص التي تنظم عملها. سنتطرق إلى أهم إنجازاتها وذلك من خلال المشاريع التي مولتها الدولة منذ نشأتها إلى غاية سنة 2016، وكذا مناصب الشغل التي خلقتها هذه المشاريع، وما هي النسبة التي كانت من نصيب العنصر النسوي؟

فروع النشاط / الفترة	الفلاحة والصيد البحري	%	الصناعات التقليدية	%	البناء والأشغال العمومية والري	%	الصناعة والصيانة	%	المهن الحرة	%	الخدمات	%	المجموع
منذ نشأتها 1996 إلى غاية 2010/12/31	15 171	11	21 979	16	9 818	7	10 807	8	3 648	3	79 080	56	140 503
2011	3 686	9	3 559	8	3 672	9	2 118	5	569	1	29 228	68	42 832
2012	6 705	10	5 438	8	4 375	7	3 301	5	826	1	45 167	69	65 812
2013	8 225	19	4 900	11	4 347	10	3 333	8	1 042	2	21 192	49	43 039
2014	10 487	26	4 255	10	5 106	12	6 614	16	1 450	4	12 944	32	40 856
2015	6 862	29	2 170	9	3 838	16	4 913	21	1 205	5	4 688	20	23 676
2016	3 479	31	320	3	1 672	15	2 720	24	716	6	2 355	21	11 262
منذ نشأتها إلى غاية 2016/12/31	**54 615**	**15**	**42 621**	**12**	**32 828**	**9**	**33 806**	**9**	**9 456**	**3**	**194 654**	**53**	**367 980**

المصدر: إحصائيات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجزائر 2017.

- من خلال الإحصائيات الواردة في الجدول رقم (01)، يتبين الاتجاه الجديد لتوجيه الاستثمارات نحو الفروع المنتجة للثروة والمنشأة لمناصب الشغل من أجل المساهمة في مجهودات الدولة للتخفيف من حدة البطالة.

- إن حصة الفلاحة من المشاريع قد تطورت من نسبة 9% سنة 2011 لتصل إلى 31% سنة 2016، رغم أن النسبة الكلية منذ نشأة الوكالة في 1996 إلى غاية نهاية 2016 قد بلغت 15%، وهذا ما يدل على أن النسبة كانت ضعيفة في السنوات الأولى من عمل الوكالة، نظرا لعدم رغبة الشباب الاستثمار في هذا القطاع، لأن الدولة لم تفرض شروط للحصول على تمويل المشاريع، وهو ما جعل أغلب المشاريع في البداية تتجه نحو قطاع الخدمات خاصة النقل والإطعام حيث وصلت نسبة المشاريع فيه منذ نشأة الوكالة

حتى نهاية 2010 إلى 56%، ورغم الانخفاض الواضح لتمويل المشاريع في هذا القطاع، من 68% سنة 2011 إلى 21% سنة 2016 إلا أن النسبة الاجمالية بقيت مرتفعة بنسبة 53%.

- كما شهدت نسبة تمويل مشاريع قطاع الصناعة والصيانة نموا ملحوظا، فبعدما كانت نسبة المشاريع منذ 1996 إلى غاية نهاية 2010 لا تمثل سوى 8%، وصلت إلى 24% سنة 2016.

- ما يلاحظ أيضا هو انخفاض كبير في تمويل المشاريع نتيجة الأزمة المالية التي عرفتها الجزائر سنة 2014 بسبب الانخفاض الحاد في أسعار البترول، وهو ما أثر على عدد المشاريع الممولة في إطار الوكالة، حيث انخفض العدد الإجمالي للمشاريع من 856 40 سنة 2014 إلى 676 23 مشروع سنة 2015، ليصل العدد إلى 262 11 مشروع سنة 2016.

4.3 أثر المشاريع في خلق مناصب الشغل

الجدول رقم (2): يبين عدد المناصب المنشأة في إطار ANSEJ (1996-2016)

الفترة	المشاريع الممولة	%	عدد مناصب الشغل المنشأة	%
منذ 1996 إلى غاية: 2010/12/31	140 503	%13	392 670	44,71%
2011	42 832	%7	92 682	10,55%
2012	65 812	%7	129 203	14,71%
2013	43 039	%8	96 233	10,96%
2014	40 856	%9	93 140	10,61%
2015	23 676	%11	51 570	5,87%
2016	11 262	%14	22 766	2,59%
منذ 1996 إلى غاية: 2016/12/31	**367 980**	**%100**	**878 264**	**100%**

المصدر: (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب، 2017)

إن سياسة التوجيه للاستثمارات في فروع النشاط والمنشأة لمناصب الشغل الممولة من طرف الوكالة ابتداء من سنة 2014 نتيجة الأزمة المالية، قد أعطت نتائج أفضل مما كان عليه في السابق، فرغم أن عدد

المشاريع بدأ في الانخفاض من سنة 2014 بـ 856 40 مشروع إلى غاية 2016 بـ 662 11 مشروع، إلا أنها أنشأت ما يعادل 20% من إجمالي المناصب التي أنشأت منذ 1996 إلى غاية نهاية سنة 2016.

ما يلاحظ بصفة عامة هو أن المعدل العام لخلق مناصب الشغل في هذا النوع من المشاريع لا يتعدى 2.5 منصب شغل لكل مشروع، وهو ما يعطي فكرة عن نوعية المؤسسات المنشأة بهذه الصيغة، حيث عادة ما يكون صاحب المشروع هو العامل نفسه أو يضيف منصب أو اثنين من أفراد عائلته.

حسب تصريح وزير العمل والضمان الاجتماعي (جعبوب، 2016)، فإن حصة النساء من المشاريع المنشأة في إطار الوكالة منذ نشأتها إلى غاية 2016، قد بلغت نسبة 10% من إجمالي المشاريع وهذا ما يدل على المكانة الجديدة التي أصبحت تتمتع بها المرأة في الجزائر، حيث كان عالم الاعمال مقتصرا فقط على الرجال ونادرا ما نجد امرأة تملك أو تدير مؤسسة اقتصادية، وبالتالي فإن نسبة 10% تعتبر إنجازا كبيرا بالنسبة للمرأة الجزائرية، وهي نسبة مرشحة لأن تكون أكبر في السنوات المقبلة.

كما أن معدل تمويل المشاريع لنفس الفترة قد لغ 000,00 000 7 دج للمشروع الواحد، وحسب طبيعة المشروع فإن التمويل قد يصل إلى 000,00 000 10 دج للمشروع الواحد كأقصى حد.(*)

4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

4. 1. تطور الإطار التشريعي للصندوق

أنشأ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سنة 1994 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188/94 (ج.ر.ج.ج.د.ش، 1994، صفحة 6).

يعمل الصندوق على التخفيف من حدة الآثار السلبية الاجتماعية التي تزامنت مع تطبيق برنامج التعديل الهيكل (PAS) الذي فُرض على الجزائر نتيجة أزمة المديونية الخارجية، وخاصة فيما يتعلق بخوصصة بعض مؤسسات القطاع العام وغلق البعض الآخر، مما أدى إلى تسريح العمال وزيادة نسبة البطالة.

(*)- 1 دولار = 110 دج في المعدل خلال فترة الدراسة.

لقد مر الصندوق بعدة مراحل، ففي البداية كانت مهمته تتمثل في تعويضات اجتماعية لفائدة العمال الأجراء الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية، حيث بلغت نسبة تعويضاته 94% في الفترة الممتدة ما بين 1996 و1999(CNAC, 2017) ، أي الفترة التي تم فيها تنفيذ إجراءات برنامج التعديل الهيكلي.

أما المرحلة الثانية، والممتدة من 1999 إلى غاية 2004، فقد عمل الصندوق على إعادة إدماج البطالين وتكوينهم لإنشاء مؤسساتهم المصغرة الخاصة.

تمثلت المرحلة الثالثة، والممتدة من 2004 إلى غاية 2014، في دعم الصندوق من أجل إنشاء مشاريع للبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و50 سنة.

ابتداء من سنة 2015 تم اتخاذ اجراءات جديدة، تمثلت خاصة في مضاعفة مبلغ الاستثمار الممنوح، فبعدما كان محدد بـ 5 مليون دينار جزائري كأقصى حد، أصبح 10 مليون دينار جزائري كأقصى حد.

يعمل الصندوق على التكفل والمرافقة لأصحاب المشاريع من خلال:

1- إعداد دراسة مسبقة للمشروع؛

2- دراسة مدى قابلية نجاح فكرة المشروع؛

3- تركيب المؤسسة من خلال إعداد مخطط الأعمال ومتابعة انطلاقها؛

4- تكوين أصحاب المشاريع لمدة عشرة (10) أسابيع من أجل اكتساب المعلومات المهمة لنجاح المشروع، مثل دراسة السوق، المحاسبة، الاجراءات الإدارية ...

يستفيد أصحاب المشاريع من مزايا هامة كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (3): التركيبة المالية لتمويل المشاريع

المستوى	نسبة المساهمة الخاصة	نسبة القروض دون فائدة	نسبة القرض البنكي CNAC
أقل من 2 مليون دج	%5	%25	%70
ما بين 2 مليون دج و10 مليون دج	%8	%22	%70

المصدر: (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2004، صفحة 6)

كما ان المرسوم التنفيذي رقم 254/13 المؤرخ في 02 جويلية 2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02/04، قد ألغى نسبة الفائدة على القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2013، صفحة 14).

4. 2. **إنجازات** الصندوق

أما فيما يتعلق بإنجازات الصندوق في مجال التشغيل والتخفيف من حدة البطالة، فإنه منذ بداية تطبيق المرحلة الثالثة الممتدة من سنة 2004 إلى غاية 2016، وخاصة تلك التي اتخذت في سنة 2015 والمتمثلة في مضاعفة مبلغ تمويل الاستثمار من 5 مليون دينار جزائري إلى 10 مليون دينار جزائري للمشروع الواحد، فإنها سمحت بإنشاء 382 180 مشروع إلى غاية 2016/12/31 وإنشاء 604 757 منصب شغل أي بمعدل 4.2 منصب شغل لكل مشروع.

ما يلاحظ هنا أن هذه المؤسسات هي حرفية صناعية وأغلب أصحابها لهم خبرة في المجال لما كانوا يشتغلون في مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن مؤسساتهم هي أكبر حجما مقارنة بمؤسسات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، حيث نجد المعدل العام 2.5 منصب شغل بالنسبة لمؤسسات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب و1.5 منصب شغل بالنسبة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بينما وصل هذا المعدل إلى 4.2 منصب شغل بالنسبة للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

5. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

5. 1.الإطار التشريعي والتنظيمي

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15/04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 (ج.ر.ج.ج.د.ش، 2013، صفحة 13).

إن الهدف الذي أنشأت من أجله هذه الوكالة هو دعم إنشاء المؤسسات المصغرة وذلك من أجل:

1- مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية، من خلال تشجيع العمل الحر والعمل في البيت (المنزل) والحرف والمهن خاصة بالنسبة للفئات النسوية؛

2- إبراز المنتوجات الاقتصادية والثقافية في كل منطقة حسب خصوصيتها والتي تسمح بإنشاء مناصب شغل وتحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الدخل؛

3- تنمية روح المقاولاتية والمساعدة على الإدماج الاجتماعي.

- كما تعمل الوكالة على دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم، خاصة فيما يتعلق بالتمويل سواء بالنسبة لبداية المشروع أو في مرحلة الاستغلال.
- تعمل الوكالة أيضا على تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة في مجال التمويل والتسيير.
- إن الوكالة وفي إطار المرافقة الكاملة منذ بداية المشروع حتى مرحلة البيع، تدعم الحاصلين على القروض المصغرة في مجال بيع منتوجاتهم وذلك من خلال تنظيم معارض لهذا الغرض.
- للقروض المصغرة التي تمنح في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مزايا عديدة تتمثل خاصة في أن يحصل المستفيد من القروض المصغرة على مبلغ 100 000,00 دج بدون فائدة لشراء المواد الأولية، ويصل المبلغ إلى 250 000,00 دج في المناطق الجنوبية.

أما فيما يخص تمويل الاستثمار، فإنه يكون في شكل صيغة ثلاثية، حيث يساهم المستثمر بنسبة 1% والوكالة بنسبة 29%، أما نسبة 70% المتبقية فإن البنوك هي التي تتكفل بها، شرط أن لا يتجاوز حجم الاستثمار 1 000 000,00 دج، وتسدد هذه القروض في فترة من سنة (1) إلى خمسة (5) سنوات بدون فوائد (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2021).

5. 2.إنجازات الوكالة

منذ نشأة الوكالة في بداية سنة 2004 وإلى غاية 2019/03/31 (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 2021)، منحت الوكالة 558 885 قرض، منها 036 324 قرض للرجال و522 561 قرض للنساء. سمحت هذه المشاريع بخلق 657 312 1 منصب شغل، أي بمعدل أقل من 1.5 منصب شغل لكل مشروع. إن نسبة القروض الممنوحة للنساء في هذا النوع من الدعم قد بلغت 63.4%، وهذا لأن هذه القروض كانت في البداية مخصصة للمرأة الماكثة في البيت فقط، ولكنها تعممت فيما بعد على الشباب البطال.

6. الخاتمة

إن أزمة المديونية الخارجية وتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي فُرض على الجزائر والذي كان قاسيا في شقه الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية في القطاع العام وغلق البعض الآخر، مما نتج عن ذلك تسريح للعمال، قد أدى بالدولة إلى إنشاء هيئات لتدعيم خلق مناصب شغل من أجل التخفيف من حدة البطالة.

إن هذه الهيئات قد أنشأت على أساس أنها مؤقتة في انتظار تحقيق التوازنات الكبرى في الاقتصاد الوطني وبالتالي معاودة النمو والاستثمار في مشاريع تسمح بإنشاء مناصب شغل وتقليص نسبة البطالة. لكن ورغم تحقيق التوازنات الكبرى، إلا ان الاقتصاد الجزائري لم يعاود النمو وبالتالي بقي اعتماد الدولة على هذه الهيئات من أجل إنشاء مناصب الشغل وتقليص الفجوة ما بين الطلب والعرض في سوق العمل.

إن هذه الهيئات قد حققت نتائج وإنجازات معتبرة من خلال ما أنشأته من مناصب شغل منذ اعتمادها، إلا أنها لم تكن في مستوى الطموحات والإمكانيات المالية والبشرية التي رصدتها الدولة لهذا الغرض.

حتى تكون هذه الهيئات الداعمة للشغل أكثر فعالية فإننا نقترح ما يلي:

1- تدعيم اللجان المتواجدة على المستوى المحلي (الولايات) بالموارد البشرية المدربة من اجل الإسراع في دراسة الملفات، وتوجيه الاستثمارات نحو فروع النشاط المنتجة للثروة والمنشأة لمناصب الشغل من أجل المساهمة في تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستوى المعيشة والمساهمة في التنمية المحلية.

2- تنويع النشاطات في إطار الأولويات التي حددها برنامج الحكومة على المدى المتوسط في إطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما في الفروع التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية (الصناعات التحويلية والبتروكيمياوية والفلاحة والسياحة).

3- تشجيع إنشاء الوحدات الانتاجية التي لها قيمة مضافة كبيرة بالاعتماد على الشباب المتكون والمتخرج من الجامعات ومعاهد التكوين المهني.

4- تشجيع المشاريع النسوية من خلال مرافقة خاصة للمرأة الماكثة في البيت والمرأة الريفية، من اجل تطوير الصناعات التقليدية حسب طبيعة كل منطقة.

5- مرافقة أصحاب المشاريع خاصة في بداية الاستغلال وذلك بإعطائهم الاولوية في إنجاز جزء من مشاريع مؤسسات الدولة.

7-المراجع

CNAC. (2017). Consulté le 04 17, 2017, sur https://www.cnac.dz

الطاهر بن يعقوب، و آمال مهري. (2015). تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من حيث التمويل والانجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، دراسة حول ولاية سطيف. المؤتمر الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على الشغل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، . سطيف: جامعة سطيف.

الهاشمي جعبوب. (جويلية, 2016). الندوة الوطنية لإطارات الوزارة. (كلمة وزير العمل والضمان الاجتماعي، المحاور)

الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. (2021). تم الاسترداد من https://www.angem.dz/ar/

الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب. (2017). تم الاسترداد من https://promoteur.anade.dz/

ج.ر.ج.ج.د.ش. (08 سبتمبر 1990). المرسوم التنفيذي رقم 259/90 العدد 43، الصادرة بتاريخ 17 سبتمبر 1990، الجزائر، ص 48. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

ج.ر.ج.ج.د.ش. (29 نوفمبر, 1962). المرسوم التنفيذي رقم 99/62 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962.

ج.ر.ج.ج.د.ش. (1994). المرسوم التنفيذي رقم 188/94 المؤرخ في 01 جويلية 1994. (44).

ج.ر.ج.ج.د.ش. (1996). المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

ج.ر.ج.ج.د.ش. (2003). المرسوم التنفيذي رقم 289/03 المؤرخ في 10 سبتمبر 2003. (54).

ج.ر.ج.ج.د.ش. (2004). المرسوم التنفيذي رقم 02/04 المؤرخ في 11 جانفي 2004. الجريدة الرسمية(3).

ج.ر.ج.ج.د.ش. (2013). المرسوم التنفيذي رقم 254/13 المؤرخ في 02 جويلية 2013 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 02/04. الجريدة الرسمية.

Industrial Economics Review (KHAZZARTECH)
EISSN: 2588-2341 ISSN:1112-7856
Volume: 12 / N°: 01 (2022)
Page **152-166**

The Role of Employment Support Organizations in Algeria.

Aissa Merazga [1*]

[1]Univrsity of Batna 1, Hadj Lakhdar (Algeria),
aissa.merazga@univ-batna.dz

***Received*: 18-11-2021** ***Accepted*: 31-05-2022**

Abstract
The issue of employment has received the attention of the authorities since Algeria's resignation, and self-reforms in the early 1980s have not neglected this issue, giving priority to workers to buy their privatization institutions in order to maintain jobs. The structural adjustment programme (PAS) imposed on Algeria by international institutions (FMI-BIRD) in the mid-1990s, as a result of the external debt crisis, has been very harsh in its social aspects, particularly with regard to privatization and the resulting layoffs as well as strict restrictions on employment in government departments and institutions.
This situation has led the political authorities to ease restrictions by establishing several support bodies that have contributed to the creation of jobs to date, thereby reducing unemployment, particularly ANEM-ANSEJ-CNAC-ANGEM. This paper presented the most important achievements of these bodies in the field of employment since its inception, but the shortcomings were greater, It was therefore suggested that more importance should be given to human resource formation, diversification of activities, promotion of value-added production units, support for women's projects and accompanying start-up entrepreneurs.

Keywords:
JEL Classification Codes: E24 ،G34 ،J21

Keywords:
Unemployment;
Employment;
Employment Support Organizations in Algeria. .
.

JEL Classification Codes: E24 ،G34 ،J21

* **Corresponding author**